الأمم المتحدة

A/CONF.224/PC(I)/6

الجمعية العامة

Distr.: General
16 June 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث
اللجنة التحضيرية
الدورة الأولى
جنيف، ١٤-١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
الاعتبارات المتعلقة بإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

عناصر مقترحة لإدراجها في إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

مذكرة مقدمة من الأمانة*

معلومات أساسية

طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تيسر وضع إطار عمل للحد من أخطار الكوارث لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٩/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تقوم بدور أمانة المؤتمر العالمي الثالث للحد من أخطار الكوارث وتنسيق الأنشطة التحضيرية بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة. وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أن يسفر المؤتمر العالمي الثالث عن وثيقة ختامية عملية المنحى تكون موجزة ومركزة وتطلعية.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لضرورة إجراء مشاورات داخلية.

(A) GE.14-04324 030714 030714

1404324

الرجاء إعادة الاستعمال

وتعرض هذه الوثيقة العناصر المقترح إدراجها في إطار الحد من الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، وهي مستمدة من التقرير التجميعي عن المشاورات بشأن إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من أخطار الكوارث (A/CONF.224/PC(I)/5). والهدف المرجو منها هو دعم المفاوضات الحكومية الدولية في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث.

ديباجة

١- ويشكل كل من إطار العمل لعام ١٩٨٩ للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أماناً لعام ١٩٩٤، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لعام ١٩٩٩، الأساس الذي ينهض عليه إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

٢- وكان اعتماد وتنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، علامة فارقة في حفز الجهود الوطنية والمحلية على الحد من أخطار الكوارث وفي تعزيز التعاون الدولي من خلال وضع استراتيجيات وخطط وسياسات إقليمية، واستحداث منتديات عالمية وإقليمية للحد من أخطار الكوارث، فضلاً عن اعتماد منظومة الأمم المتحدة خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على المواجهة.

٣- وأثبتت التقييمات الذاتية التي تجريها البلدان كل سنتين بالاستعانة بنظام الرصد التابع لإطار عمل هيوغو أنها أداة هامة لدعم التنفيذ والتعلم. وهي تبين أنه كان هناك تقدم تدريجي في جميع المناطق، على صعيد كافة أولويات العمل لإطار عمل هيوغو، ولا سيما في مجالات تعزيز الأطر المؤسسية والتشريعية والسياساتية القطرية، والإنذار المبكر، والتأهب للكوارث ومواجهتها وكذلك في مجالات تقييم الأخطار، والتعليم، والبحوث، وتعزيز الوعي العام والفهم المشترك لأخطار الكوارث. وعلاوة على المجتمع المدني والمنظمات العلمية، تزايد إسهام مسؤولي الحكومات المحلية والبرلمانيين ودوائر الأعمال في إنجاز المهمة الأساسية لإطار عمل هيوغو. وفضلاً عن إحراز تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، أسهم ذلك في التقليل من أخطار الوفيات، ولا سيما في حالات الفيضانات والجفاف والعواصف المدارية.

٤- وأبلغت البلدان عن إحراز تقدم أقل في أولوية العمل ٤ المتعلقة بالحد من عوامل الخطر الأساسية ومعالجة أسباب نشوء الأخطار. ورغم أن العديد من البلدان أبلغت عن حدوث زيادة كبيرة في استثماراتها العامة الخاصة بإدارة أخطار الكوارث، لا يزال المستوى منخفضاً قياساً بالرؤية التي ينشدها إطار عمل هيوغو.

٥- وأخطار الكوارث هي المحصلة المركبة للمخاطر والتعرض للخطر والضعف. والبلدان لديها سبل تؤثر بها في تشكّل المخاطر وفي التعرض للخطر والضعف على مر الزمن، وفي الأخطار القائمة والقدرة الاجتماعية والاقتصادية على مواجهة الأخطار، أي القدرة على استيعاب الخسائر والتعافي منها.

٦- ومُحركات الأخطار الكامنة، مثل التفاوت في التنمية الاقتصادية، وسوء تخطيط وإدارة تنمية المناطق الحضرية والحيز الإقليمي، وتدهور الخدمات التنظيمية للنظم الإيكولوجية، والفقر وعدم المساواة، وضعف الحوكمة والقدرات المحلية، وتغير المناخ،

تُضاعف من أخطار الكوارث وتُفاقم من ثم حجم الخسائر المتكبدة جراء الكوارث. وهي تحدد في الوقت نفسه مستوى القدرة على مواجهة الكوارث لدى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، ودوائر الأعمال والقطاع العام وبالتالي فإنها تؤثر في مدى تطور الخسائر الناجمة عن الكوارث إلى طائفة أوسع من التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المديين القصير والطويل. ومع أن أخطار الكوارث مشكلة تواجه جميع البلدان، فإن الأخطار تترع نحو الارتفاع والقدرة على مواجهتها تميل إلى الانخفاض في البلدان النامية.

٧- وتشير المعلومات المتاحة إلى أن تعرض الناس والممتلكات للخطر في البلدان المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل على حد سواء قد زاد بوتيرة أسرع من وتيرة تراجع أوجه الضعف، مما تسبب في نشوء أخطار جديدة وزيادة مطردة في الخسائر الاجتماعية - الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار نشوء أخطار جديدة، علاوة على الأخطار القائمة، يتطلب بذل جهود مستمرة للحد من أوجه الضعف. ويواجه الكثير من الحكومات اليوم مستويات متزايدة من الخصوم الاحتمالية والأخطار السيادية. ويطرح ذلك تحديات على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والحيز المالي المقيد، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

٨- وهذه الحلقة المفرغة، التي تشكل تحدياً لسلامة الناس والمجتمعات والبلدان وأمنهم ورفاههم وتطلعاتهم، يمكن كسرها باتباع نهج مركب، موجه للقطاعين العام والخاص، يرمي إلى منع نشوء أخطار في المستقبل، والحد من مستويات الأخطار القائمة، وتعزيز القدرة الاجتماعية والاقتصادية على مواجهة الكوارث. ويمكن القيام بذلك بالاستعانة بالفرص التي يتيحها الانتعاش والتعمير والدروس المستخلصة منهما. وتوعية الجمهور وتثقيفه أمران جوهريان لتهيئة بيئة تمكينية.

٩- وسيساهم احتساب تكاليف هذا النهج وفوائده في سلامة التقييمات الاقتصادية واستراتيجيات المنافسة وقرارات الاستثمار، بما في ذلك ما يتعلق بتصنيف الديون وتحليل المخاطر وتوقعات النمو. والاستثمارات العامة والخاصة المراعية للأخطار في القطاعات الرئيسية بما فيها الصحة والتعليم، والنقل، والزراعة، والسياحة، والتنمية الحضرية وغيرها، ضرورية للتصدي لتغير المناخ وأخطار الكوارث، شأنها شأن تكامل الأطر المؤسسية والتشريعية والسياساتية وآليات التنفيذ.

١٠- وأتاح إطار عمل هيوغو توجيهات واضحة بشأن الإجراءات ذات الأولوية اللازمة للتصدي للتعرض للخطر والضعف في مختلف القطاعات. ولا تزال نتائجه المنشودة وجيهة. ولا بد من مواصلة العمل بإصرار ومثابرة. ومع ذلك، فإن تحقيق أقصى استفادة من الجهود الجارية يقتضي التركيز بصورة أقوى وأكثر تحديداً، عن طريق وضع أهداف إضافية، من أجل تجنب تكرار الجهود ونشوء الثغرات. ويلزم المزيد من التركيز على التدابير، بما فيها السياسات العامة، لكفالة العمل على الصعيد المحلي، والاتساق على نطاق المؤسسات والسياسات

القطاعية، والصكوك المالية، وأدوار جميع أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم وإجراءاتهم، فضلاً عن تعزيز المساءلة، وتقييم ورصد أثر الأنشطة المضطلع بها على الصّعُد المحلي والوطني والعالمي.

١١- وفي ضوء ما تقدم، يُقترح البناء على إطار عمل هيوغو والأطر والاستراتيجيات الدولية السابقة له وتعزيزها من أجل توجيه الجهود الدولية والوطنية على مدى ٢٠ سنة القادمة.

ألف- الغرض والنتائج

١٢- الغرض من الإطار هو إدارة أخطار الكوارث وتغير المناخ في التنمية على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية لتمكين الناس والبلدان من مواجهتها.

١٣- والنتائج المنشودة من إطار عمل هيوغو المتمثلة في "الحد بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأرواح والممتلكات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية والبلدان" لا تزال وجيهة.

باء- النطاق

١٤- وتمشياً مع إطار عمل هيوغو واستراتيجية يوكوهاما، فإن الأخطار المرتبطة بالمخاطر الجيولوجية ومخاطر المناخ والطقس، وكذلك المخاطر البيئية والتكنولوجية تدخل ضمن نطاق إطار العمل هذا. والمسؤولية عن الإدارة الشاملة للأخطار تقع في المقام الأول على عاتق البلدان.

جيم- خطة العمل

١٥- تتطلب الإدارة الفعالة لأخطار الكوارث من البلدان أن تضع خطة عمل لها ثلاثة أهداف متآزرة:

(أ) منع نشوء أخطار جديدة من خلال اعتماد مسارات للنمو والتنمية تراعي المخاطر وتقلل من زيادة التعرض للخطر والضعف؛

(ب) الحد من الأخطار القائمة من خلال العمل على معالجة التعرض للخطر والضعف والتقليل منهما، بما في ذلك التأهب لمواجهة الكوارث؛

(ج) تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث باتخاذ تدابير اجتماعية واقتصادية تمكّن البلدان والناس من استيعاب الخسائر والتقليل من تأثيرها والتعافي منها.

١٦- وهذه الأهداف الثلاثة مكملة لأهداف إطار عمل هيوغو، وسوف تنفذ في ضوء المبادئ التوجيهية والتدابير التالية الواردة في الفرعين دال وهاء.

دال- المبادئ التوجيهية

١٧- المبادئ الواردة في استراتيجية يوكوهاما وإطار عمل هيوغو تحتفظ بأهميتها كاملة وتكمّلها المبادئ التوجيهية التالية من أجل ضمان الاتساق في تنفيذ خطة العمل:

(أ) منع نشوء أخطار جديدة والحد من الأخطار القائمة عنصران أساسيان من عناصر الحوكمة؛

(ب) تتوقف استدامة التنمية على قدرتها على منع نشوء أخطار جديدة والحد من الأخطار القائمة؛

(ج) منع أخطار الكوارث والحد منها بصورة سليمة مرهون باتخاذ قرارات مراعية للأخطار، الأمر الذي يقتضي أن تكون المعلومات القائمة على العلم والمتعلقة بالأخطار، بما فيها المعلومات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث والآثار الاجتماعية - الاقتصادية، والمخاطر، والتعرض للخطر، والضعف متاحة مجاناً ومشاعة للجميع؛

(د) يتطلب منع نشوء أخطار جديدة والحد من الأخطار القائمة مشاركة عموم المجتمع وتمكينه، وتحقيق مساواة فعلية، وإشراك الجميع دون تمييز، وتحمل كافة أصحاب المصلحة مسؤولياتهم؛

(هـ) مع أن أسباب الخطر وعواقبه قد تكون وطنية النطاق أو عابرة للحدود، أو ذات نطاق عالمي، فإن أخطار الكوارث لها خصائص محلية ومحددة، وتتطلب إدارتها مشاركة كاملة من المجتمعات المحلية والقيادات والمسؤولين الإداريين وتمكينهم، فضلاً عن احترام المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية؛

(و) يشكل منع نشوء أخطار كوارث جديدة والحد من أخطارها القائمة، واجباً قانونياً دولياً هدفه حماية الأشخاص وسبل عيشهم وممتلكاتهم، في ظل احترام حقوقهم الإنسانية؛

(ز) مواءمة المسؤوليات والإجراءات وتوضيحها على نطاق أصحاب المصلحة الخواص وجميع المؤسسات العامة، بما في ذلك الجهازان التنفيذي والتشريعي، على الصعيد المحلي وعلى الصعيد المركزي، أمران لا غنى عنهما من أجل الإدارة الفعالة لأخطار الكوارث ومن أجل الاتساق في رصد التقدم المحرز واستعراضه؛

(ح) من اللازم أن تراعى على النحو الواجب القدرات المتمايزة للبلدان والمجتمعات المحلية في تخطيط إدارة أخطار الكوارث وتنفيذها.

هاء- التنفيذ

١٨- تقترح تدابير التنفيذ التالية كما يلي:

(أ) القيام بصورة منهجية بتسجيل جميع الخسائر الناجمة عن الكوارث والآثار المترتبة عليها وحصرها، وإجراء تقديرات دورية لاحتمالات أخطار الكوارث بالنسبة للسكان والأصول الاقتصادية والمالية في ظل مناخ متغير ومتقلب، وعقد محافل وطنية جامعة لأصحاب مصلحة متعددين ومنتديات لتوقعات الأخطار تحقيقاً لهذا الغرض؛

(ب) التأكد من أن الخطط الوطنية والمحلية تمنع نشوء أخطار جديدة وتحد من الأخطار القائمة وتعزز القدرة على مواجهة الأخطار، وأن لديها غايات واضحة وآجال زمنية محددة، فضلاً عن وجود مؤشرات وآليات لرصد التقدم المحرز وتقييمه بصورة دورية والإبلاغ عنه. ويتطلب صوغ هذه الخطط وتنفيذها مشاركة كاملة من جانب جميع المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وأصحاب المصلحة الخواص، فضلاً عن وجود سلطة رقابية واضحة؛

(ج) ضمان اتساق الأطر الوطنية للسياسات العامة، وعند الاقتضاء، زيادة تطوير السياسات العامة التي ترمي، عن طريق تحديد الأدوار والمسؤوليات، إلى ما يلي:

'١' إرشاد القطاع العام في التصدي لأخطار الكوارث في المرافق والبنى التحتية المملوكة للسلطات العامة أو الخاضعة لإدارتها أو تنظيمها، وفي مجال البيئة؛

'٢' تنظيم الإجراءات التي تتخذها الأسر المعيشية، والمجتمعات المحلية، ودوائر الأعمال، والأفراد، وتوفير الحوافز لها، لا سيما على الصعيد المحلي؛

(د) ضرورة وضع سياسات عامة محددة لمعالجة الانتعاش في مرحلة ما بعد الكوارث والإعمار والتشرد، فضلاً عن معالجة أخطار الكوارث في التنمية الحضرية غير الرسمية، وفي المناطق الريفية المعرضة للكوارث، من قبيل الأراضي الجافة والمناطق المعرضة للجفاف؛

(هـ) استعراض الأدوات المالية والضريبية القائمة، بما فيها تلك الموجهة للتعاون الإنمائي، من أجل دعم الاستثمارات العامة والخاصة المراعية للأخطار؛

(و) التحفيز، جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص والرابطات المهنية، على وضع معايير جودة لإدارة أخطار الكوارث وآليات للامتثال، بما في ذلك إصدار الشهادات، في قطاعات محددة، والاستعانة بما هو موجود من المعايير ذات الصلة، مثل اللوائح الصحية الدولية؛

(ز) تشجيع إدماج الالتزامات الطوعية لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في الخطط الوطنية والمحلية لإدارة أخطار الكوارث.

واو- التوعية والتثقيف

١٩- التوعية والتثقيف على جميع المستويات، والتعليم والتدريب المهنيان على أوجه الترابط بين الكوارث ولتنمية وتغير المناخ وتقلبه والضعف أمام أخطار الكوارث والتعرض للخطر، هي الأسس التي تنهض عليها ثقافة الوقاية ويستند إليها تنفيذ هذا الإطار.

٢٠- ومن الضروري اتخاذ تدابير محددة لتحقيق ما يلي:

(أ) إرشاد المؤسسات التعليمية من أجل إدماج إدارة أخطار الكوارث في مناهج المدارس والجامعات والتدريب المهني، وفي برامج التعليم غير النظامي؛

(ب) تعزيز الوعي العام بأخطار الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي بالتعاون الوثيق مع وسائط الإعلام والرابطات المهنية والمجتمع المدني؛

(ج) مواصلة التشجيع على تحسين نظم الإنذار المبكر وإتاحة المعلومات المناخية من باب الحرص على أن يعرف الأشخاص والمجتمعات المحلية كيف يتصرفون بناء على التحذيرات؛

(د) حفز المناقشة والتدقيق على الصعيدين العام والمؤسسي، بما في ذلك من جانب البرلمانيين وسواهم من المسؤولين المنتخبين، بشأن منع أخطار الكوارث والحد منها، بالاستناد إلى جملة أمور منها التقارير المرحلية للخطط المحلية والوطنية والدولية.

زاي- التعاون الدولي والرصد والإبلاغ والاستعراض

٢١- الرصد ضروري لتقييم التقدم المحرز واعتماد ما يلزم من تدابير تصحيحية. وسوف يستلزم الأمر تحسين نظام الرصد الحالي التابع لإطار عمل هيوغو كي يتسنى قياس التقدم المحرز بصورة أكثر فاعلية.

٢٢- ومن أجل تنفيذ هذا الإطار وقياس التقدم المحرز، تقترح أهداف ومؤشرات نواتج عالمية. وعلاوة على ذلك، تُقترح فئات من مؤشرات النواتج بهدف دعم البلدان في إعداد خططها الوطنية والمحلية ورصدها (انظر المرفق).

٢٣- ومن المقترح أن يخضع التقدم المحرز في خطة العمل لاستعراض دوري عن طريق المنتدى السياسي الرفيع المستوى من أجل تقييم التنفيذ وتعديل مساره في سياق استعراض التقدم المحرز بشأن الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٤- وقد تمثل استعراضات النظراء الطوعية بين مجموعات البلدان آلية مفيدة للغاية لدعم الاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز والتعلم المتبادل وتبادل أفضل الممارسات والتعاون.

٢٥- والمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث والمحافل والمنتديات الإقليمية للحد من أخطار الكوارث ستظل آليات مهمة لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل إقامة شراكات، وإجراء تقييمات دورية للتقدم المحرز في التنفيذ وتبادل الممارسات والمعارف المتعلقة بالسياسات والبرامج والاستثمارات المراعية للأخطار، بما فيها تلك المتعلقة بالتنمية، وقضايا المناخ. وستؤدي المنتديات الوطنية دوراً حاسماً في تعزيز بلورة الخطط الوطنية والمحلية ورصدها.

٢٦- وسوف يعاد تنشيط اللجنة العلمية والتقنية، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وتحويلها إلى آلية استشارية علمية دولية من أجل تعزيز قاعدة الأدلة الداعمة لتنفيذ هذا الإطار ورصده؛ وتشجيع البحث العلمي في أنماط الأخطار واتجاهات أخطار الكوارث وأسبابها والآثار المترتبة عليها في المجتمع؛ وتعزيز ودعم توافر العلم وتسخيره لاتخاذ القرارات؛ واستخدام استعراضات ما بعد الكوارث باعتبارها فرصاً للتعلم والنهوض بالسياسات العامة.

٢٧- والمنظمات الحكومية الدولية ذات الطابع العالمي والإقليمي، بما فيها المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة، من خلال خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على المواجهة، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر مدعوة إلى دعم البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ هذا الإطار، بما في ذلك وضع السياسات والمعايير القطاعية ذات الصلة، وآليات الرصد، وتعزيز القدرات.

٢٨- ولا بد أن يعطي التعاون الدولي الأولوية، بالوسائل الوجيهة، لتعزيز قدرات إدارة الأخطار في البلدان النامية، ولا سيما منها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

٢٩- وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث مدعوة على وجه الخصوص إلى دعم تنفيذ هذا الإطار من خلال ما يلي: تعزيز نظام الرصد التابع لإطار عمل هيوغو، وإعداد تقارير دورية عن التقدم المحرز في التنفيذ؛ وتوفير التوجيه القائم على الأدلة؛ وتقديم الدعم إلى البلدان، بوسائط منها المنتديات الوطنية أو ما يعادلها، من أجل رصد اتجاهات أخطار الكوارث وأنماطها، والخسائر الناجمة عن الكوارث والآثار المترتبة عليها؛ وزيادة تعزيز المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث والدعوة إلى عقده، ودعم تنظيم محافل ومنتديات إقليمية للحد من أخطار الكوارث؛ وتعزيز ثقافة الوقاية عن طريق مبادرات الدعوة ونشر المعلومات والترويج للسياسات والممارسات المتعلقة بالأخطار؛ وتنسيق تنقيح مصطلحات الحد من أخطار الكوارث لعام ٢٠٠٩؛ وتيسير إعادة تنشيط اللجنة العلمية والتقنية وتحولها وتقديم الدعم إليها؛ وقيادة عملية تنقيح خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على المواجهة.

حاء- الفترة الانتقالية

٣٠- سوف تستمر الأنشطة التي شرع فيها ضمن الأولويات الاستراتيجية لإطار عمل هيوغو، من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي، ولأن تحقيق تغيير وتأثيرات نُظُمية كبيرة سيستلزم صبراً ومثابرة من جميع أصحاب المصلحة على مدى ٢٠ سنة المقبلة.

٣١- ولكي يؤخذ في الاعتبار التقدم الكبير المحرز، يقترح تغيير دورة الإبلاغ لنظام الرصد التابع لإطار عمل هيوغو من سنتين إلى أربع سنوات، على أن تكون دورة الإبلاغ المقبلة هي ٢٠١٥-٢٠١٨. وسوف تُوسع منظومة المؤشرات الحالية لتيسير قياس التقدم المحرز في النتائج المتوقعة والأهداف، وتفصيلها حسب الطلب على الصعيد الوطني.

٣٢- ومن الممكن تعديل الاستراتيجيات والخطط والبرامج الإقليمية القائمة مراعاةً لهذا الإطار الجديد.

المرفق

الجزء ألف
الأهداف والمؤشرات العالمية

تقترح ثلاثة **أهداف عالمية** للسنوات العشر الأولى:

(أ) الحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٢٥ (أو بنسبة مئوية معينة في فترة زمنية معينة)؛

(ب) الحد من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث بنسبة مئوية معينة بحلول عام ٢٠٢٥؛

(ج) الحد من أضرار الكوارث التي تلحق بمرافق الإسكان والتعليم والصحة، بنسبة معينة بحلو عام ٢٠٢٥.

الأساس المنطقي

الأهداف العالمية معرب عنها في صيغة مستويات من الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث والآثار المترتبة عليها. وتشير الخسائر الناجمة عن الكوارث إلى الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية المرتبطة بمختلف المخاطر وهي مؤشر على المخاطر المحققة. وقد تترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية قصيرة إلى طويلة الأجل، حسب قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية ودوائر الأعمال والأمم على المواجهة. والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث عامل لتحقيق الاستدامة والنمو. والحد من الآثار المترتبة على الكوارث عامل لتحقيق القدرة على المواجهة والشمول.

والأهداف العالمية يمكن أن تستخدمها جميع البلدان: فالحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث بمقدار النصف في الدول الجزرية الصغيرة النامية من متوسط سنوي قدره ٢٠ إلى متوسط سنوي قدره ١٠ يعادل على سبيل المثال الحد من الوفيات الناجمة عن الكوارث بمقدار النصف في البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (بلدان بريكس) من متوسط سنوي قدره ٢ ٠٠٠ إلى متوسط سنوي قدره ١ ٠٠٠، حتى إن كانت الوفيات المطلقة مغايرة لذلك في حجمها ونطاقها.

و**مؤشرات النواتج** المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث والآثار المترتبة عليها، التي يمكن استخلاصها من قواعد البيانات الوطنية والعالمية المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث، ستقيس إنجاز **الأهداف العالمية**. ومع أن البلدان لا تسجل كلها بصورة منهجية ما تكبدته من خسائر ناجمة عن الكوارث، فإن اعتماد **الأهداف العالمية** كجزء من الإطار سيوفر حافزاً قوياً على القيام بذلك.

الجزء باء
المؤشرات التي تدعم صوغ الخطط الوطنية ورصدها

من أجل قياس إنجاز أهداف الإطار الثلاثة، سوف تحدد البلدان أهدافاً ملائمة على الصعيد الوطني يكون تحقيقها خاضعاً للرصد بالاستعانة بفئات من **مؤشرات النواتج**.

الأهداف	*فئات المؤشرات المقترحة*
منع نشوء أخطار جديدة	ستقيس الفئة الأولى مدى فاعلية التصدي من عدمه للمحركات الكامنة للأخطار والقدرة على مواجهتها، لا سيما من خلال سياسات عامة لمنع نشوء الأخطار. وستضم هذه الفئة ست مجموعات من المؤشرات تتعلق بالتفاوت في التنمية الاقتصادية، والفقر، وعدم المساواة، والتدهور البيئي، وسوء تخطيط التنمية الحضرية وإدارتها، وتغير المناخ، وضعف الحوكمة.
الحد من الأخطار القائمة	ستقيس الفئة الثانية من المؤشرات المستويات الحالية لأخطار الكوارث في البلد فيما يتعلق بالمقاييس الاقتصادية الرئيسية، مثل الاستثمار والديون والقدرة المالية. وستتيح هذه الفئة من المؤشرات أساساً موضوعياً لتقييم مدى فعالية السياسات العامة في الحد من الأخطار. وستمكّن في الوقت نفسه الحكومات من تقييم مدى إقبالها على المخاطرة، وتحقيق أقصى فائدة من استثماراتها في إدارة أخطار الكوارث قياساً بقدراتها المالية.
تعزيز القدرة على المواجهة	ستقيس الفئة الثالثة من المؤشرات القدرة على المواجهة. وستتضمن هذه الفئة ثلاث مجموعات من المؤشرات التي تقيس القدرة المالية للدولة على المواجهة، والقدرة الاجتماعية للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية على المواجهة، فضلاً عن قدرة دوائر الأعمال على المواجهة. وستقدم هذه الفئة من المؤشرات معلومات عن مدى فاعلية السياسات العامة من حيث تعزيز القدرة على المواجهة، وعن مدى قدرة البلدان ودوائر الأعمال والمجتمعات المحلية على استيعاب الخسائر الناجمة عن الكوارث والتعافي منها على نحو يقلل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة عليها في الأجلين القصير والطويل.